



## المركز اللبناني لحقوق الانسان

# عمّال سوريون في لبنان

تقييم لحقوقهم وحققتهم

18 كانون الاول 2013

اليوم العالمي للمهاجرين



Schweizerische Eidgenossenschaft  
Confédération suisse  
Confederazione Svizzera  
Confederaziun svizra

Ambassade de Suisse au Liban

نُشيرَ بدعم من

سفارة سويسرا في لبنان

المركز اللبناني لحقوق الانسان (CLDH)

بناية باخوس، الطابق السابع، بيروت لبنان

هاتف (+961) 01 24 00 23

[www.cldh-lebanon.org](http://www.cldh-lebanon.org)

تنبيه:

لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعكس رأي سفارة سويسرا في لبنان.

## المحتويات

اختصارات

بخصوص المركز اللبناني لحقوق الانسان

منهجية

مقدمة

لاجئون مسجلون وغير مسجلين

عمّال لاجئون

عرض: العمّال السوريون في سياق العلاقات اللبنانية السورية وبداية الازمة السورية في العام 2011

الناحية القانونية: غياب الحماية الفعلية

الاطار القانوني الوطني المتعلق بالعمّال السوريين في لبنان

اتفاقيات ثنائية

القانون اللبناني ووضع العمال السوريين

الاطار القانوني لحماية العمال المهاجرين في القانون الدولي

الاعلان العالمي لحقوق الانسان

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

اتفاقية مناهضة التعذيب وبروتوكولها الاختياري

اتفاقيات منظمة العمل الدولية والاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم: الحاجة الى التزام

دولي فعّال

الحقيقة على الارض

انتهاك حقوق وقانون العمل، وغياب الضمان على المداخل، ومشاكل السلامة

ظروف اقامة غير مستقرة

ظروف معيشية قاسية

توقيفات تعسفية، واحتجاز، وطرده، وخطف، وعنف

عنصرية

المحافظة على حقوق العمال السوريين الشرعيين وغير الشرعيين

توصيات

ملحق

## اختصارات

اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة القاسية او المهينة او اللاإنسانية	CAT
المركز اللبناني لحقوق الانسان	CLDH
الاتحاد الاورومتوسطي ضد الاختفاء القسري	FEMED
هيومن رايتس ووتش	HRW
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	PIDESC
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	PIDCP
منظمة العمل الدولية	OIT
المجلس الدولي لتأهيل ضحايا التعذيب	IRCT
المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب	OMCT
البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب	OPCAT
الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الانسان	REMDH
حركة دعم اللبنانيين الموقوفين بشكل تعسفي	SOLIDA
المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لدى الامم المتحدة	UNHCR
مجموعة العمل على الاحتجاز التعسفي لدى الامم المتحدة	GTDA

## بخصوص المركز اللبناني لحقوق الانسان

المركز اللبناني لحقوق الانسان (CLDH) هو منظمة لبنانية تعنى بالدفاع عن حقوق الانسان، غير سياسية ومستقلة ولا تبغي الربح، مركزها في بيروت. انشئ المركز في العام 2006 من قبل الحركة اللبنانية الفرنسية سوليدا (دعم اللبنانيين الموقوفين بشكل تعسفي) الناشطة منذ العام 1996 في مجال مناهضة التوقيف التعسفي، والاختفاء القسري وافلات مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان من العقاب.

يراقب المركز اللبناني لحقوق الانسان حالة حقوق الانسان في لبنان، ويناضل لمناهضة الاختفاءات القسرية، والافلات من العقاب، والتوقيف التعسفي، والعنصرية، ويعمل على اعادة تأهيل ضحايا التعذيب. ينظم المركز دورياً مؤتمرات صحفية، وورش عمل، ودورات ولقاءات من أجل التحسيس والتثقيف على حقوق الانسان في لبنان، ويتلقى انتهاكات الحقوق الانسانية ويوثقها في تقارير وبيانات صحفية.

يدعم فريق عمل المركز اللبناني لحقوق الانسان على الارض المبادرات الرامية لتحديد مصير كافة الاشخاص المفقودين في لبنان.

يتابع المركز اللبناني لحقوق الانسان بشكل منتظم العديد من حالات التوقيف التعسفي والتعذيب، وذلك بالتنسيق مع منظمات لبنانية ودولية، ومع مجموعة عمل الامم المتحدة المعنية بموضوع التوقيف التعسفي، والمقرر الخاص بموضوع التعذيب لدى الامم المتحدة.

في العام 2007، افتتح المركز اللبناني لحقوق الانسان مركز نسيم لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب، مركزه في بيروت، وهو عضو في المجلس الدولي لضحايا التعذيب (IRCT)، وهو يقدم دعم متعدد الاختصاصات لضحايا التعذيب ولعائلاتهم.

يقوم المركز اللبناني لحقوق الانسان بمسح الصحافة اليومية حول انتهاكات الحقوق الانسانية والقضايا القضائية الجارية في لبنان، ويقوم بنشر العديد من المدونات يومياً.

المركز اللبناني لحقوق الانسان هو عضو مؤسس للاتحاد الاورومتوسطي ضد الاختفاء القسري (FEMED)، وعضو في الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الانسان (REMDH)، والاتحاد الدولي لمنظمات حقوق الانسان (FIDH)، وشبكة SOS-تعذيب التابعة للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (OMCT).

## منهجية

في العام 2013، أجرى المركز اللبناني لحقوق الانسان مقابلات فردية مع سبعة وعشرين عامل سوري مضى على وجودهم في لبنان فترات تتراوح ما بين ثلاثة اشهر وسبعة عشر سنة. بقيت أسماء الاشخاص الذين تمت مقابلتهم سرية خلال اجراء المقابلات، وذلك بهدف ضمان السرية والامان للأشخاص. تم اجراء كافة المقابلات في بيروت. بعض هذه المقابلات أجريت في المركز، ولكن في أغلبها، ولأن الاشخاص كانوا متخوفين من تقديم الشهادة، انتقل فريق عمل المركز لمقابلتهم في الاماكن التالية: الاشرافية، البربير، برج حمود، محطة شارل حلو، الكولا، دارون، الدورة، نهر ابراهيم.

لأسباب حتمية، كنّا مقتنعين بأن اجاباتهم سوف تكون مغايرة بحضور رب عملهم. لذلك، في بعض الحالات، كان على فريق عمل المركز اللبناني لحقوق الانسان التأكد من عدم وجود رب العمل في مكان العمل. لقد لمسنا من جانبهم الخوف من الكلام، وعليه واجهنا ثلاثة أنواع من الاوضاع: البعض رفض اجراء المقابلة، والبعض الآخر وافق بعد تفكير، وأخيراً البعض عرض اجراء المقابلة متطوعاً.

ان الاستبيان المستخدم لاجراء المقابلات يشمل خمس فئات كبيرة تشكل أساس هذا التقرير، وهي: البيانات الشخصية للشخص الذي تجري مقابلته (الوضع القانوني ومعلومات حول وصوله الى لبنان)، وظروف العمل، والظروف المعيشية، ومشكلة العنصرية، وتوقعات المستقبل.

بالإضافة للمقابلات، تم استعمال مصادر أخرى للمعلومات مثل مقالات صحفية، وتقارير رسمية، ووثائق قانونية.

## مقدمة

منذ الستينيات، قدم الكثير من السوريين للعمل في لبنان، خاصة في مجال البناء والزراعة وخدمات التنظيف. الفارق الاقتصادي بين لبنان وسوريا، والقرب الجغرافي والعلاقات السياسية بين البلدين ساهمت بتعزيز هذه التدفقات من الهجرة. كذلك، منطقيًا، أصبح لبنان بلد الاستقبال الأول للنازحين السوريين منذ بداية الازمة السورية في العام 2011. اليوم، نقدر عدد السوريين المتواجدين في لبنان بأكثر من مليون سوري، تسجل لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الامم المتحدة (UNHCR) ما مجموعه 842,482 شخص، و57,403 هم بانتظار تسجيلهم.<sup>1</sup>

## لاجئون مسجلون وغير مسجلين

من بين الأشخاص السبع والعشرين الذين جرت مقابلتهم، اثني عشر منهم فقط صرحوا بأنهم مسجلون لدى المفوضية (UNHCR)، مع العلم أنهم جميعاً كانوا بوضعية اللجوء بسبب استحالة امكانية العودة الى سوريا<sup>2</sup>. لاحظ فريق عمل المركز اللبناني لحقوق الانسان ان غالبيتهم لم يكونوا على دراية بنوع الدعم الذي يمكن أن تقدمه لهم المفوضية، الامر الذي يبين النقص في الوصول الى المعلومات المتعلقة بالمفوضية وبالمنظمات المحلية التي تهتم بالنازحين السوريين.

## عمال لاجئون

بحسب الارقام الرسمية لدائرة العمال السوريين في وزارة العمل، 650 سوري تم تسجيلهم رسمياً خلال 2012-2013<sup>3</sup>. في الحقيقة، يمكن أن يكون عددهم مئات الآلاف وهو سوف يستمر بالصعود بسبب الازمة. اليوم، لا توجد احصاءات رسمية تظهر العدد الصحيح للعمال السوريين في لبنان.

ان الواقع الراهن للعمال السوريين هو انعكاس للانقسامات والتجاذبات السياسية المسيطرة في لبنان. قبل الازمة السورية، كان العمال السوريين ضحية العلاقات المتأزمة بين البلدين. اليوم، يجري اتهمهم بإدخال لبنان في الدوامة الخطيرة للنزاع السوري. هذا الواقع خلق أيضاً شعور قوي بعدم الامان بالنسبة للشعب اللبناني، حيث النظام الاجتماعي الحالي لا يترك مكاناً لهؤلاء القادمين الجدد.

<sup>1</sup> المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، البوابة الإلكترونية للمعلومات بين الوكالات، لبنان، 14 كانون الاول 2013، متوفر على <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122> :

<sup>2</sup> ان اتفاقية اللاجئين للعام 1951 التي أنشأت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) تفيد بان اللاجئ هو "شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل / تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد".

<sup>3</sup> Legal Status of Individuals Fleeing Syria, Syria Needs Analysis Project, June

2013 [http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/legal\\_status\\_of\\_individuals\\_fleeing\\_syria.pdf](http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/legal_status_of_individuals_fleeing_syria.pdf)

بعد عدة سنوات من عدم الاستقرار السياسي، والازمات المسلحة والخلافات الطائفية، غالباً ما يكونوا العمّال السوريين كبش فداء في لبنان الذي يجهد للمحافظة على هويته وأمنه الى درجة ممارسة تمييز تجاه العمّال اللاجئين السوريين.

هذا التقرير يسلط الضوء على ظروف المعيشة والعمل للعمّال السوريين في لبنان. خاصة في السياق الراهن، حيث يتوجب على هؤلاء العمّال وعلى اللبنانيين، بسبب العدد المتزايد من السوريين، ان يعيشوا جنباً الى جنب، تكثّر الاستيلاءات وغالباً ما تترجم الى عنصرية. من الناحية القانونية، لا يستفيد العمّال السوريون من اية حماية حيث يغلب وجود نوع من الغموض القانوني. في العمل، ان نقص التشريعات وانتهاكات الحقوق غالباً ما تؤدي الى مشاكل في الامن والصحة، والى أجور متدنية جداً، والى علاقات غير متساوية مع أرباب العمل. خارج أماكن العمل، ان وضعهم ليس بأحسن حال بشكل عام: الغالبية تتعرض لظروف غير مستقرة، ويكونون عرضة للتوقيفات والاعتقالات التعسفية، وهم ضحايا العنف المادي واللفظي.

## عرض: العمّال السوريون في سياق العلاقات اللبنانية السورية وبداية الازمة السورية في العام 2011

عرف لبنان تاريخياً عدد كبير من العمّال السوريين، ولكن تدفقات الهجرة غيرت ذلك في ظل التطورات السياسية. ان تصرف السلطات اللبنانية تجاه السوريين لا يمكن فهمه إلا من خلال اطار العلاقات السياسية بين البلدين الجارين.

منذ أواسط الستينات وحتى العام 2005، استمرت حركة هجرة قوية من العمال السوريين أصحاب الكفاءة البسيطة، وذلك لأسباب متعددة. خلال الستينات، أعطى النمو الاقتصادي في لبنان المجال للكثير من توظيفات العمالة السورية في البلد. في العام 1972، كنوا يمثلون تسعون بالمئة من عمال البناء في لبنان<sup>4</sup>. خلال الحرب الاهلية اللبنانية، هاجر العديد من اللبنانيين، مما سبّب نقصاً في اليد العاملة. بالإضافة الى ان مراقبة الحدود اللبنانية من قبل جيش الاحتلال السوري ادى الى تسهيل دخول وخروج العمال السوريين من والى لبنان<sup>5</sup>. بعد الحرب، استمرت حركة الهجرة حيث ان لبنان كان بحاجة ماسة لليد العاملة من أجل اعادة الاعمار، وكذلك تزامن ذلك مع مواجهة الاقتصاد السوري لمشكلات بنوية. جرى توقيع اتفاقيات بين البلدين بهدف تسهيل اجراءات التأشيرات<sup>6</sup>. ونظراً لطبيعة الوظائف التي أعطيت للسوريين (خدمات البناء والزراعة والتنظيف)، فان المهاجرين كانوا بشكل اساسي أشخاص ضعيفي المؤهلات. في المجمل، كان هذا الواقع مربحاً بالنسبة للبلدين (رابح-رابح)، ذلك أنه كان بإمكان لبنان الاستفادة من العمال السوريين كعمالة مرنة ورخيصة من أجل اعادة بناء البلد، وفي نفس الوقت كان ذلك يسمح لسوريا بتقليص الضغوط على سوق العمل لديها والمحافظة على نموذجها الاقتصادي كما هو. في التسعينيات وصلت التقديرات لما يسمى العمال السوريين في لبنان الى أكثر من 1.4 مليون شخص<sup>7</sup>، ومصادر أخرى كانت تعتبر ان عددهم وصل الى 400000 في العام 2003<sup>8</sup>. يظهر ان الارقام تتغير بشكل ملحوظ بحسب الوضع السياسي والاقتصادي في لبنان. فعلياً، ان سهولة الحركة، وانسيابية سوق العمل، والتقارب اللغوي والثقافي سهلت الهجرة.

في العام 2005، على أثر اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، وانسحاب القوات العسكرية السورية من لبنان، ساد في البلد جو من عدم الامان بالنسبة للعمال السوريين، وازدادت أعمال العنف تجاههم. بنتيجة ذلك، عادوا الى سوريا بأعداد كبيرة، ولكن العديد منهم تمكن من العودة الى لبنان بعد وقت معين.

منذ العام 2011، أدى القمع العنفي للمتظاهرين في سوريا الى تدفقات ضخمة من المهاجرين باتجاه لبنان، الامر الذي خلق تجاذبات سياسية واقتصادية واجتماعية قوية. يختلف عدد اللاجئين السوريين في لبنان بحسب اختلاف المصادر. الكثير منهم دخل بطريقة غير شرعية وهم يعملون كذلك. يمكن ان يكون امتناع البعض منهم عن التسجيل

<sup>4</sup>John Chalcraft, *The invisible cage, Syrian Migrant Workers in Lebanon* (2009), Stanford, California: Stanford University Press, p. 310.

<sup>5</sup>في العام 1991، العديد من الاتفاقيات الثنائية جرى توقيعها بين سوريا ولبنان، تتضمن حرية انتقال الأشخاص.  
<sup>6</sup>اتفاق حول المراكز الحدودية في العام 1999، اتحاد البحوث التطبيقية حول الهجرة الدولية (CARIM)، "Migration Profile: Syria"، كانون الثاني 2012، ص.7.

<sup>7</sup>Gary C. Gambill, *Syrian Workers in Lebanon: The Other Occupation*, Middle East Intelligence Bulletin, February 2001, [http://www.meforum.org/meib/articles/0102\\_l1.htm](http://www.meforum.org/meib/articles/0102_l1.htm)

<sup>8</sup>Fabrice Balanche, « Les travailleurs syriens au Liban ou la complémentarité de deux systèmes d'oppression » (mars 2007), Le Monde Diplomatique.



سببه خوفهم من رداد الفعل التي يمكن أن تقوم بها السلطات السورية. بشكل عام، تقدر الحكومة اللبنانية ان عددهم في البلاد يتجاوز المليون<sup>9</sup>.

## الناحية القانونية: غياب الحماية الفعلية

### الاطار القانوني الوطني المتعلق بالعمال السوريين في لبنان

#### اتفاقيات ثنائية

في العام 1993 تم توقيع اتفاقية حول تنظيم انتقال الاشخاص والبضائع بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية. المادة الثانية من الاتفاقية تفيد بأن "يتعهد الطرفين المتعاقدين بتسهيل انتقال الاشخاص والبضائع من، وباتجاه والى داخل البلدين"<sup>10</sup>. وتشكل هذه الاتفاقية جزءاً من معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق الموقع بين البلدين.

كذلك تؤمن المادة الاولى من اتفاقية التعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية "حرية تحرك الاشخاص بين البلدين" و "حرية الاقامة، والعمل، والتوظيف، والقيام بنشاط اقتصادي وفقاً للأنظمة والقوانين المرعية في كل من البلدين"<sup>11</sup>.

أخيراً، تنص المادة الرابعة من اتفاقيتهما الثنائية في مجال العمل للعام 1994 أن "العمال المنكل من البلدينيبغي أن يستفيدوا في البلد الآخر من المعاملة والامتيازات والحقوق والواجبات، بحسب القوانين والأنظمة والمبادئ التوجيهية المطبقة في البلدين. ان وزير العمل فيالبلدينيمكلفان بمواصلة جهودهما من أجل ايجاد سبل كفيلة لضمان حقوق العمال في البلدين"<sup>12</sup>. بموجب هذه الاتفاقية، ينبغي على كل عامل ممارس لمهنة في احدى البلدين الاستحصال على بطاقة عمل مؤقتة اذا كان العمل موسمياً، أو بطاقة تجيز له الحصول على رخصة عمل من السلطات المختصة.

#### القانون اللبناني ووضع العمال السوريين

ورد بوضوح في الاتفاقات الثنائية المدرجة أعلاه أنه يجب، في كل من البلدين، أن يتمتع العمال المهاجرون على المعاملة القانونية ذاتها التي يتمتع بها العمال المحليين.

<sup>9</sup>المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، مذكور سابقاً، فقرة 1، ص.5..  
<sup>10</sup>اتفاقية حول تنظيم انتقال الاشخاص والبضائع بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية، 16 ايلول 1993، متوفرة على [http://www.syrleb.org/docs/agreements/05PERSONS\\_GOODSeng.pdf](http://www.syrleb.org/docs/agreements/05PERSONS_GOODSeng.pdf).  
<sup>11</sup>اتفاقية التعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية، 16 ايلول 1993، متوفرة على الموقع [http://www.syrleb.org/docs/agreements/03SOCIAL\\_ECONOMICeng.pdf](http://www.syrleb.org/docs/agreements/03SOCIAL_ECONOMICeng.pdf).  
<sup>12</sup>اتفاقية ثنائية في مجال العمل بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية، 18 تشرين الاول 1994، متوفرة على [http://www.syrleb.org/docs/agreements/11LABOR\\_AGREEMENTeng.pdf](http://www.syrleb.org/docs/agreements/11LABOR_AGREEMENTeng.pdf).

في الواقع، إن قانون العمل اللبناني<sup>13</sup> - بصيغته المنقحة في العام 1996 - ينص على:

-المادة 44: لا يجوز أن يكون الاجر أقل من الحد الأدنى الرسمي للأجور المحدد مسبقاً من قبل لجنة متعددة الاطراف. في كانون الثاني 2012، تم تثبيت الحد الأدنى للأجور ب 675,000 ليرة لبنانية شهريا (ما يوازي 450 \$)<sup>14</sup>.

-المادة 31: لا يجوز أن يزيد وقت العمل عن 48 ساعة في الأسبوع.  
-المادة 34: كلما زادت ساعات العمل على ست ساعات للرجال وخمس للنساء وجب على رب العمل أن يمنح اجراء عندمنتصف نهار العمل راحة لا يجوز أن تقل عن ساعة.

-المادة 36: يجب أن يمنح جميع الاجراء راحة اسبوعية لا تقل عن 36 ساعة بدون انقطاع.

-المادة 62: يجب أن تكون أماكن العمل مجهزة لضمان سلامة العاملين.

ان قانون العمل اللبناني لا يستبعد العمال غير اللبنانيين ولكنه يعتمد مبدأ الأفضلية الوطنية.

من الناحية النظرية، يفرض القانون اللبناني على كل شخص يرغب بالعمل في لبنان الاستحصال على رخصة عمل، وذلك خلال الايام العشرة التي تلي دخوله الأراضي اللبنانية. أخذاً بالاعتبار مبدأ الافضلية الوطنية بالنسبة للبنانيين، لا يمكن للأجانب الاستحصال على تصريح بالعمل إلا إذا توافرت لديهم بعض الشروط<sup>15</sup>. ان التصريح بالعمل ينبغي أن يسمح لهم بالحصول على الضمان الاجتماعي، والحصول على الحد الأدنى للأجور، وتدابير السلامة في أماكن العمل الخطرة.

عملياً، إن غالبية كبيرة منهم يعملون بشكل غير قانوني، والنظام يعمل على النحو التالي : عند حصولهم على بطاقة إقامة، يصبح بإمكان السوريين العيش والعمل في لبنان إلى أجل غير مسمى.

الحكومة اللبنانية غير راغبة في إصدار تصاريح عمل، لأن العمال السوريين غالباً ما يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى، ويشكلون بالتالي منافسة مفترضة للعمال المحليين.

ومع ذلك، بموجب قرار صدر عن وزير العمل في شهر شباط منالعام 2013، أصبح متاحاً للعمال القيام ببعض المهن التي كانت سابقاً محصورة بالبنانيين، مثل البناء والكهرباء و البيع، بشرط أن يكونوا قد عملوا في هذا المجال لسنوات عدة<sup>16</sup>.

<sup>13</sup>قانون العمل اللبناني (المعدل في العام 1996)ن متوفر على الموقع

<http://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/WEBTEXT/39255/64942/F93LBN01.htm#t1c6>

<sup>14</sup>“Cabinet Approves Raising Lebanon’s Minimum Wage to 675,000 LL”, Al Manar, 19<sup>th</sup> January 2012, <http://www.almanar.com.lb/english/adetails.php?eid=42609&cid=23&fromval=1>

<sup>15</sup>المرسوم رقم 17561 للعام 1964، متوفر على الموقع

<http://www.lpdc.gov.lb/Rights/Areas-of-Work/Right-To-Work.aspx>

<sup>16</sup>Legal Status of Individuals Fleeing Syria, Syria Needs Analysis Project, June 2013,

[http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/legal\\_status\\_of\\_individuals\\_fleeing\\_syria.pdf](http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/legal_status_of_individuals_fleeing_syria.pdf)



## الإطار القانوني لحماية العمال المهاجرين في القانون الدولي

ان العمال المستخدمين خارج بلدانهم يتمتعون بحقوق. في الواقع، توجد مجموعة واسعة من الصكوك الدولية التي وضعت لحماية العمال المهاجرين وحقوقهم بالعمل<sup>17</sup>. صادق لبنان على بعضها، وبالرغم من ذلك، لا يبدو أنه يتم تطبيقها على نحو فعال. وبالتالي، فإن وضع العمال السوريين في لبنان هو عبارة عن عدة انتهاكات لحقوق الإنسان.

## الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد في العام 1948 الأساس لكل صكوك حقوق الإنسان. وكما ورد في مقدمة الدستور اللبناني، "لبنان هو [...] عضو مؤسس وناشط في منظمة الأمم المتحدة، ملتزم موثيقاً والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقول والمجالات دون استثناء". وتشير المادة الأول من الإعلان إلى أن جميع البشر هم "متساوين في الكرامة والحقوق". وتتصل المادة الثانية على أن "لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق" الواردة في هذا الإعلان، مما يعني أن أي نوع من أنواع التمييز غير مسموح. بالإضافة إلى ذلك، وفقاً للمادة 7، "كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة منه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا".

## العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

صادق لبنان على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في العام 1972، ودخل حيز التنفيذ في العام 1976. وهو يحدد نطاق التزامات الدولة باحترام وضمان تمتع جميع الأفراد الموجودين في إقليمها بالحصول على الحقوق المنصوص عليها في العهد.

تنص المادة 9 على أن عدم التعرض للاعتقال والاحتجاز التعسفي. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 26 على أن "الناس جميعاً سواء أمام القانون ويتمتعون دون أي تمييز بحق متساو في التمتع بحمايته". وفي هذا الصدد، يجب أن يحظر القانون أي تمييز وأن يكفل لجميع الأشخاص على السواء حماية متساوية وفعالة ضد أي تمييز، لا سيما التمييز القائم على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر<sup>18</sup>.

## العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

صادق لبنان على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العام 1972. يؤكد العهد من جديد على مبدأ عدم التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الجنسية. وتكون ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

<sup>17</sup> منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الإطار القانوني الدولي لحماية العمال المهاجرين متوفر على

<http://www.osce.org/eea/19246>

<sup>18</sup> الجمعية العامة للأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 16 كانون الأول 1966، الأمم المتحدة، مجموعات الاتفاقيات، الجزء 999، ص. 171.

والثقافية"دون أي تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد أو أي وضع آخر"<sup>19</sup>.

### اتفاقية مناهضة التعذيب وبروتوكولها الاختياري

كذلك صادق لبنان على اتفاقية مناهضة التعذيب في العام 2000، ومن ثم في العام 2008 صادق على البروتوكول الاختياري، الذي ينص على ايجاد آلية وطنية لمناهضة التعذيب تقوم بزيارة ومراقبة أماكن الاحتجاز. تنص المادة الثالثة من اتفاقية مناهضة التعذيب على أنه "لا يجوز لأية دولة طرف أن تطرد أي شخص أو أن تعيده أو أن تسلمه إلى دولة أخرى، إذا توافرت لديها اسباب حقيقية تدعو إلى الاعتقاد بأنه سوف يكون في خطر التعرض للتعذيب".

### اتفاقيات منظمة العمل الدولية والاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم: الحاجة

#### إلى التزام دولي فعال

إن اتفاقيات منظمة العمل الدولية تدعو بشكل أساسي إلى وضع سياسات تضمن المساواة في الفرص وفي المعاملة بين المهاجرين الشرعيين والمواطنين فيما يخص العمل وفي المجالات المتصلة بالعمل مثل الأجر والضمان الاجتماعي والحريات الشخصية والوصول إلى الإجراءات القضائية.

حتى هذا التاريخ، لم يصادق لبنان على اتفاقية منظمة العمل الدولية حول العمال المهاجرين للعام 1949، علماً بأن موادها تلزم الدول على مساعدة وإعلام العمال المهاجرين (المادة 2)، وعلى تسهيل استقبال العمال المهاجرين (المادة 4)، وعلى تقديم الخدمات الطبية، لهم ولعائلاتهم (المادة 5).

بالإضافة إلى ذلك، على الدول الأعضاء أن تمنح العمال المهاجرين معاملة متساوية مع المواطنين فيما يتعلق بالأجر وظروف العمل<sup>20</sup>. كذلك لم يصادق لبنان على اتفاقية العام 1975 المتعلقة بالعمال المهاجرين. بنتيجة ذلك، تبقى حماية العمال السوريين في لبنان ضعيفة (خاصة لجهة المساواة في المعاملة مع اللبنانيين).

منذ اعتمادها في العام 1990 (والمصادقة عليها من قبل 47 دولة في أيار 2013)، لم يصادق لبنان على اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم<sup>21</sup>.

هذه المعاهدة هي مكتملة لاتفاقيات منظمة العمل الدولية لأنها تدفع بحقوق العمال المهاجرين إلى الأمام، بما في ذلك هؤلاء الذين يتواجدون بطريقة غير شرعية. من خلال هذه الاتفاقية، يجب أن يتمتع كافة العمال المهاجرين، مهما كانت وضعيتهم، بمعاملة متساوية مع المواطنين أمام المحاكم، وبموضوع الأجر وغيرها من ظروف العمل، والوصول إلى المساعدة الطبية الطارئة، وتعليم أولادهم، والحق بتحويل أرباحهم ومخدراتهم، والحماية في مجال الصرف من العمل.

<sup>19</sup> لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 20، عدم التمييز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الفقرة الثانية من المادة الثانية من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، (E/C.12/GC/20)، الفقرة 30.

<sup>20</sup> منظمة العمل الدولية، اتفاقية متعلقة بالهجرة للعمل (معدلة في العام 1949) (دخلت حيز التنفيذ في 22 كانون الثاني 1952)،

[http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO:12100:P12100\\_ILO\\_CODE:C097](http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO:12100:P12100_ILO_CODE:C097)

<sup>21</sup> مجموعة اتفاقيات الأمم المتحدة، الاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، نيويورك 18 كانون الأول 1990 متوفرة على [http://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?mtdsg\\_no=IV-13&chapter=4&lang=en](http://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?mtdsg_no=IV-13&chapter=4&lang=en)

لقد أصبح ملحاً أن يعترف لبنان بالحقوق الأساسية للعمال السوريين وان يدعم حصولهم على العدالة، وعلى ظروف عمل وعيش كريمة وشرعية. بالرغم من الالتزامات القانونية المهمة المشار إليها أعلاه، ان عدداً من الأشخاص، بما فيهم عمال سوريين، خضعوا للتوقيفات التعسفية، وتمت اساءة معاملتهم خلال احتجازهم.

في هذا السياق غير المستقر، العديد من السوريين ينتابهم شعور بانعدام الامان في لبنان<sup>22</sup>.

بالإضافة الى ذلك، تؤكد هذه الدراسة على استمرار تعرض العمال السوريين في لبنان للضرب العرضي، والاهانات والتهديد بإخراجهم من البلاد، سواء من قبل المدنيين والسلطات الرسمية.

ان العمال السوريين في لبنان يعيشون غالباً في ظروف صعبة للغاية. ان وصولهم الى سوق العمل الرسمي، والى تراخيص العمل والى الحد الأدنى للأجور ليس بالأمر المضمون.

---

<sup>22</sup> هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي 2013 لبنان، متوفر على <http://www.hrw.org/world-report/2013/country-chapters/lebanon>

## الحقيقة على الارض

ان الوجود الضخم للعمال السوريين في لبنان، وعددهم المتزايد منذ بداية الازمة السورية، خلق تجاذبات اجتماعية. فعلياً، ان اليد العاملة اللبنانية هي أكثر كلفة واقل مرونة، لأنها تتمتع فعلياً ببعض الحقوق المضمونة بقانون العمل. الامر غير المتوفر بالنسبة للسوريين، ولو أنهم يطمحون لذلك. على هذا الاساس يستفيد ارباب العمل اللبنانيين من هذا الاستخدام. بالرغم من ذلك، يتهم العمال السوريون بانهم يلحقون ضرراً بالاقتصاد اللبناني، من خلال الاستيلاء على وظائف اللبنانيين ومن خلال زيادة الجريمة وعدم الامان. يظهر ان الحكومة اللبنانية لا تبذل اي جهد لوضع حد لهذه الاحكام المسبقة. بنتيجة ذلك، غالباً ما يكون السوريون كبش فداء للمدنيين والسلطات الرسمية. هذا الوضع الصعب يتجسد كذلك من خلال ظروف العيش الصعبة، والتوقيفات التعسفية، والعنف، والعنصرية. في لبنان، لا يزالون يعانون من انتهاك حقوقهم الاساسية.

## انتهاك حقوق وقانون العمل، وغياب الضمان على المداخل، ومشاكل السلامة

بالرغم من المصادقة على الاتفاقيات الثنائية المشار اليها اعلاه، تبقى هذه الاحكام القانونية بعيدة عن وضعها حيز التطبيق. فعلياً، ان المقابلات التي اجريت مع 27 من العمال السوريين تعكس ما يلي:

- فيما يتعلق بالمداخل، 75 % يكسبون أقل من الحد الأدنى للأجور، و 25 % فقط يكسبون الحد الأدنى للأجور أو أكثر<sup>23</sup>.
- فيما يتعلق بوقت العمل الاسبوعي، 85% يعملون اكثر بكثير من الحد الاقصى القانوني، و15% فقط يعملون 48 ساعة أو اقل اسبوعياً<sup>24</sup>.
- فيما يتعلق بموضوع فترات الراحة خلال اوقات العمل، 33% لا يستفيدون من فترات راحة يومية، أو يستفيدون من اوقات راحة تقل عن الساعة يومياً، و66% يستفيدون من اوقات الراحة. كذلك، 81% لا يستفيدون من وقت راحة اسبوعي لفترة 36 ساعة متواصلة<sup>25</sup>.
- فيما يتعلق بمواضيع الامن، 25% صرحوا بعدم حيازتهم للتجهيزات او الحماية الخاصة بالسلامة اللازمة للعمل، أو انهم صرحوا بانهم يعرضون انفسهم للخطر في العمل. تبين لنا انهم كانوا مستائين من اعطاء رايهم حول هذا السؤال أو انهم كانوا غير مطلعين على حقوقهم.
- يتقاضى العمال السوريون \$ 1.9 في الساعة مقابل 71 ساعة عمل اسبوعياً، في الوقت الذي يتقاضى العمال اللبنانيون حوالي \$2.3 في الساعة مقابل 48 ساعة اسبوعياً.

بالإجمال، اظهرت المقابلات وجود فارق كبير ما بين الاطار القانوني الرسمي بالنسبة للعمال السوريين في لبنان، وبين الحقيقة التي يواجهونها على الارض اللبنانية. بحسب اتفاقية العام 1994، على كل العمال السوريين الحصول على رخصة عمل سنوية أو موسمية بالنسبة للعمال المؤقتين. في حين ان الحقيقة على الارض هي ليست بهذه البساطة: البعض يحوز على اقامة مؤقتة، في حين ان البعض الاخر لا يحوز عليها، والغالبية لا تملك رخصة عمل، وبنتيجه ذلك لا وجود للضمان الاجتماعي. هذه الوضعية تضع العمال السوريين في موقع هش. بالنسبة الى ارباب العمل، هذا يخلق يد عاملة مرنة: طالما انهم لا يملكون رخصة عمل، هم غير مرتبطين بعقود عمل وبالتالي يمكن استخدامهم وتسريحهم من العمل بحسب الحاجات. بالمقابل، يستفيد العمال اللبنانيون من تغطية الضمان الاجتماعي

<sup>23</sup> الحسابات جرت على اساس الحد الأدنى للأجور (\$450 شهرياً) والحد الأقصى لوقت العمل (48 ساعة اسبوعياً أو بمعدل 205 ساعات شهرياً)، مما يعطي فكرة واضحة عن الحد الأدنى لاجر الساعة في لبنان: 2.24.

<sup>24</sup> أجريت الحسابات على أساس وقت عملهم اليومي وعدد ايام العمل في الاسبوع بالمقارنة مع ال48 ساعة عمل الشرعي.

<sup>25</sup> ان احتساب الاستراحت اليومية تم على اساس الحد الأدنى القانوني المحدد بساعة كل ست ساعات، وبالنسبة للعطل الاسبوعية، 36 ساعة متواصلة، على اعتبار حوالي يوم ونصف عطلة في الاسبوع.

بحالة المرض والامومة، ولهم مساعدات عائلية، ومعاش تقاعدي، وتغطية في حالات حوادث العمل او المرض. كل ارباب العمل هم ملزمون بتسجيل عمالهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في الشهر الذي يلي بداية العمل، وهم ملزمون بتأدية المساهمات للضمان الاجتماعي باسمهم. بحسب القانون اللبناني، ان العمال الاجانب الحائزين على رخصة عمل لهم الحق بتقديمات الضمان الاجتماعي بشرط ان تمنح بلادهم الاصلية العمال اللبنانيين المعاملة بالمثل (فرنسا، ايطاليا، المملكة المتحدة، بلجيكا، سوريا)<sup>26</sup>.

### ظروف اقامة غير مستقرة

منذ بداية الازمة السورية في العام 2011، قررت الحكومة اللبنانية السماح لكل السوريين بالعمل في الاشهر الستة التي تلي تاريخ دخولهم الشرعي الى لبنان. هذا الاجراء الخاص لا يشمل الوصول الى التقديمات الاجتماعية المعددة اعلاه، المرتبطة بحيازة رخصة عمل رسمية. هؤلاء الذين جرى تسجيلهم كلاجئين من قبل المفوضية العليا للاجئين لدى الامم المتحدة لهم الحق بالعيش والعمل في لبنان الى اجل غير محدد، حتى من دون ضمان اجتماعي<sup>27</sup>. علماً ان هذه القرارات المؤقتة لا تخلق جواً من الحماية ولا اطاراً قانونياً وادارياً مستقراً بالنسبة للسوريين، الذين يبقون عرضة للتوقيف والاحتجاز او حتى الطرد.

من بين السوريين اللذين تمت مقابلتهم:

- 21 شخص كانوا عمالاً مهاجرين (في الوقت عينه معلنين وغير معلنين)، شخص واحد تم تسجيله كلاجئ لدى مفوضية شؤون اللاجئين في الامم المتحدة، شخص واحد يحوز تأشيرة سياحة (حيث يتساوى الامر بكونه عامل غير معلن، ويبين ان العامل كان الوحيد الذي لا يخشى القول انه غير معلن كعامل مهاجر)، شخص واحد كان مسجل على انه نازح ( مما يعني انه ذهب للبحث عن مساعدة لدى الجمعيات غير الحكومية المتخصصة بالمواضيع المتعلقة باللاجئين)، وشخصين لم يكن بحوزتهما اية اوراق ثبوتيه بالمطلق. ايّ منهم لم يمن مسجلاً في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بشكل يمكّنه من الاستفادة من الضمان الاجتماعي.
- من بينهم 13 شخص ابدوا ملاحظات تتعلق باستقرار وضعهم القانوني.

اليكم بعض هذه الملاحظات:

- "أحس بالأمان ولكنني لا احس انني حر بسبب وضعي غير القانوني. الشيء الاكثر اهمية الذي اريد تغييره في وضعيتي هو ان اشرعها"  
(عبد، 22 سنة).
- "ان تأشيرتي قد نفذت، اذن ليس بمقدوري ان اعمل كما لا يمكنني ان اُغادر لبنان. أخاف أن يتسبب لي احد بمشاكل تنتهي بي في السجن"  
(أحمد، 25 سنة).
- "لدي تأشيرة سياحية لأن السلطات اللبنانية لم تمنحني خياراً آخر"

<sup>26</sup>قانون الضمان الاجتماعي، متوفر على

<http://www.ilo.org/dyn/natlex/docs/CTRYPROFILE/DOCUMENTS/LBN/F1071353789/Lebanon.pdf>

<sup>27</sup>لبنان: فرص عمل ضئيلة للاجئين السوريين، شبكة الانباء الانسانية (ايرين)، 31 كانون الاول 2012، متوفر على:

<http://arabic.irinnews.org/reportarabic.aspx?reportid=3078>



(خالد، 27 سنة).

- "ما أتمناه في المستقبل هو أن احصل على نفس الحقوق التي يتمتع بها العمال اللبنانيون"  
(فيصل، 33 سنة).

- "أتمنى تسوية وضعي القانوني في لبنان أو السفر الى الخارج كلاجئ"  
(حسين، 22 سنة، طالب لجوء رفض طلبه).

- "منذ العام 2005، لا أشعر بالأمان في لبنان. السلطات غالباً ما توقفتني للتدقيق في أوراقى وأحياناً يجعلونني أنتظر لساعات عدة"  
(ماجد، 28 سنة).

- "لا أحس بالأمان في بيروت لان حقوقي ليست محمية"  
(صالح، 21 سنة).

- "الاهم بالنسبة لي هو ان أعيش مثل الآخرين وأن أحصول على حقوقي"  
(زاهر، 50 سنة).

ان غالبية العمال السوريين يرسلون جزءاً من مدخلهم الى عائلاتهم في سوريا. نظراً الى حجم اليد العاملة السورية في لبنان، تمثل هذه التحويلات مجموعاً ملحوظاً كل عام. بالرغم من ذلك، مهما كان وضعهم، يخضع العمال السوريون في لبنان لنوع من الغموض القانوني وعدم الاستقرار الذي غالباً ما يترجم بإحساس بعدم الامان. بالنسبة لهم، هذا الوضع القانوني المبهم يخلق ظروف إقامة غير مستقرة.

## ظروف معيشية قاسية

ان غالبية العمال السوريين يعيشون في ظروفهشة وغير صحية. في اطار هذه الدراسة، جرى سؤال الاشخاص الذين تمت مقابلتهم عن درجة رضاهم فيما يتعلق بظروف المعيشة. 11 شخص من بين الـ 27 الذين تمت مقابلتهم لم يشتكوا ابداً وقالوا بانهم "راضون" بالإجمال بالرغم من ظروف عيشهم البائسة. يمكن تفسير ذلك بانهم يقبلون هذه الظروف القاسية، ببساطة من اجل تأمين حياة عائلاتهم على حساب راحتهم الشخصية.

فيما يتعلق بهؤلاء الذين اشتكوا من ظروف سيئة جداً:

- ثلاثة اشخاص يعيشون في الشارع.
- شخص واحد يعيش في حافلة متنقلة (caravane) مع صديقين آخرين.
- شخصين يتقاسمان الغرف التي تقدمها لهم جمعيات غير حكومية مع عشرات الاشخاص الآخرين.
- شخص واحد يعيش في مخيم للاجئين.
- ثلاثة أشخاص يغيرون باستمرار مكان اقامتهم لانهم يعيشون في نفس مكان عملهم.

## توقيفات تعسفية، واحتجاز، وطرد، وخطف، وعنف

ان المعارضة السياسية ضد الاحتلال السوري الماضي، والازمة الحالية في سوريا واثرها على لبنان، لم تتسبب فقط بحالات معزولة من العنف وموجات من الخطف، بل ايضاً انتجت حالات من التوقيف والطرد للعمال السوريين من قبل السلطات اللبنانية.

في الاعوام ألفين، أصبح العنف يمارس بوتيرة كبيرة، بحسب تقارير صادرة عن وسائل اعلام مختلفة ومنظمات من المجتمع المدني. على سبيل المثال، قامت مجموعة عنفية تسمى "مواطنون من أجل لبنان حر ومستقل" بارتكاب عدة اعتداءات ضد سوريين بشكل مقصود زاعمين بأنهم "يستغلون الكرم اللبناني"<sup>28</sup>. احد الاشخاص الذين تمت مقابلتهم شهد بان: "الناس لا يميزون بين النظام والشعب السوري".

ان المقابلات التي أجريت أظهرت ان العنف تجاه العمال السوريين تطور، لا سيما، بعد العام 2005 ومقتل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، الذي كان منسوباً بشكل كبير للسلطات السورية. أغلبهم صرّح بانهم، منذ ذلك الحين، لم يعودوا يشعرون بالأمان في لبنان. فعلياً، خلال المقابلات، صرح ثلاثة سوريون بانهم كانوا ضحية اعتداءات وضرب وسرقة من قبل مدنيين بسبب جنسيتهم.

في العام 2007، تلقى رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة تقريراً يؤكد حصول حوالي أربعة حوادث ضد العمال السوريين يومياً في لبنان<sup>29</sup>.

والغالبية صرحت بان ذلك لا يستأهل التصريح امام السلطات الرسمية، لان هذه السلطات لا تستمع الى السوريين، وهم يشعرون بالإهانة أكثر من قبل. كما ان هذه التعديت ضد السوريين لم تكن دائماً موضوعاً لتحقيق او ملاحقات.

خلال ليل 7 تشرين الاول 2012، نزل الجيش اللبناني الى الاشرافية، وقام بضرب اكثر من 70 اجنبياً في مبنين في المنطقة، بشكل اساسي من التابعة السورية. برر الجيش هذه الحادثة مؤكداً انه تلقى عدة شكاوى من الجيران مفادها ان العمال السوريون يقومون بأعمال "مخلة بالأداب العامة" من خلال شتم وسرقة اللبنانيين والتحرش بهم. افاد بيان الجيش عن توقيف 11 شخص وتحويلهم للتحقيق، مشيراً الى "مقاومة عنيفة" من قبل العمال، وكذلك يتأسفلاًي "عمل امني يمكن ان يكون قد اصاب بعض العمال الابرياء". بحسب الشهادات التي جمعتها منظمة هيومنرايتسووتش، لم يتم طرح اي سؤال على العمال بخصوص هذه المواضيع، وان العمال فتحوا ابواب منازلهم من دون اية مقاومة<sup>30</sup>.

منذ بداية النزاع في سوريا، عرف لبنان موجات من **اختطاف** المواطنين السوريين رداً على اختطاف مواطنين لبنانيين في سوريا<sup>31</sup>. على اثر خطف 11 مواطناً لبنانياً من حافلة للحجاج بتاريخ 22 ايار 2012 في منطقة حلب في سوريا، تعرض العديد من السوريين في مناطق مختلفة من لبنان للاعتداء. في حزيران 2012، اختطف المواطن اللبناني سليمان محمد الاحمد ونقل الى سوريا حيث احتجز بطريقة غير شرعية. جرى اطلاقه في الشهر عينه، على اثر موجة من الخطف قام بها في لبنان اقربائه بشكل منظم رداً على خطف قريبهم. في 15 آب من العام ذاته، تبنى

<sup>28</sup>"Syrian Workers in Lebanon: The Other Occupation", Middle East Intelligence Bulletin, February 2001, [http://www.meforum.org/meib/articles/0102\\_l1.htm](http://www.meforum.org/meib/articles/0102_l1.htm).

<sup>29</sup> UNHCR, Lebanon and Syria: Situation of Syrians in Lebanon; violence against Syrians; political affiliation of Syrians; naturalization of Syrians in 1994 (1994-2009), <http://www.refworld.org/docid/4b7cee9023.html>.

<sup>30</sup>المركز اللبناني لحقوق الانسان، الحقوق المدنية والسياسية في لبنان 2012، "عنصرية"، ص. 38.

<sup>31</sup> Le Monde, The Syrian crisis in Lebanon, where a "war of kidnappings" is feared, August 16, 2012

افراد من عائلة المقداد في لبنان خطف 12 مواطناً سورياً ورجل اعمال تركي، أيدين توفان، رداً على اختطاف احد اقربائهم، حسان المقداد، في سوريا بتاريخ 13 آب، من قبل مجموعة تعلن انتمائها الى الجيش السوري الحر. كذلك، في اليوم التالي، اكدت مجموعة أخرى عبر التلفزيون خطف مواطنين سوريين رداً على اختطاف ح. المقداد، وبانهم سوف يقومون بخطف كل سوري يدعم المعارضة او الجيش السوري الحر<sup>32</sup>.

بالرغم من اتخاذ القرار بإبقاء حدوده مفتوحة مع سوريا، قام لبنان بالعمل على طرد 14 سورياً الى بلادهم في آب 2012، مما يشكل انتهاكاً للمادة 3 من اتفاقية مناهضة التعذيب. من بينهم أربعة اشخاص صرحوا بانهم يخافون من تصفيتهم في حال عودتهم الى بلادهم الاصلية. يظهر ان هذه الممارسة توقفت على اثر انتقاد هذا الطرد من قبل المجتمع المدني والمنظمات الدولية. في نهاية العام 2012، حصل اللاجئون السوريون الموقوفون من قبل الامن العام اللبناني على معاملة متساوية مع تلك التي يلقاها بموضوع التوقيف اللبنانيون الذين لا يملكون اوراق هوية أو اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، وأطلق سراحهم سريعاً على الاراضي اللبنانية<sup>33</sup>.

## عنصرية

ان النقطة الاكثر صدماً في مقابلاتنا هي مسألة العنصرية. كل الاشخاص الذين تم استجوابهم، تقريباً، صرحوا بانهم كانوا ضحايا خطابات عنصرية، في غالب الاحيان من قبل مدنيين، ولكن كذلك احياناً من قبل السلطات الرسمية.

بعد اتهامهم خلال فترة طويلة بانهم يأخذون اعمال اللبنانيين، يتهمون اليوم باجتلاب عدم الاستقرار السياسي في البلد. ان العدد المتزايد للاجئين منذ العام 2011 ينظر اليه اللبنانيون على أنه عامل يسمح للازمة السورية ان تنتقل الى لبنان. تؤكد وسائل الاعلام المحلية انه واحد على اربعة اشخاص في لبنان حالياً هو سوري<sup>34</sup>، وان 54% من الشعب اللبناني متفقون على ان الدولة عليها ان تغلق حدودها أمام السوريين<sup>35</sup>.

هذا الموقف السلبي يمكن تفسيره من خلال الضغوطات الاقتصادية-الاجتماعية المتصاعدة منذ بداية الازمة السورية. بحسب السلطات اللبنانية، هذا الواقع سبب منافسة اقتصادية غير نزيهة، ابعدت السياح وزادت المشاكل المرتبطة بالفقر، خاصة ظاهرة الجريمة<sup>36</sup>. بنتيجة ذلك، اصبحت التعليقات العنصرية والاهانات متكررة أكثر فاكتر<sup>37</sup>. البعض يؤكد ان وجودهم خلق ضغط في مجال السكن، والكهرباء، والمياه، والعمل، واسعار المواد الغذائية. اتهم السوريون بأنهم يغتصبون ويسرقون وايضاً ينشرون الامراض. لهذا السبب، تم فرض حظر تجول على السوريين في العديد من القرى خارج بيروت من الساعة التاسعة مساءً وحتى الساعة السادسة صباحاً<sup>38</sup>. هذه

<sup>32</sup>المركز اللبناني لحقوق الانسان، الحقوق المدنية والسياسية في لبنان 2012، "الخطف والخطف المضاد للمواطنين اللبنانيين والسوريين، ص. 26.

<sup>33</sup>المركز اللبناني لحقوق الانسان، الحقوق المدنية والسياسية في لبنان 2012، "اللاجئون السوريون"، ص. 41.  
<sup>34</sup>"Syrian Refugees Find Shelter Among Assad's Lebanese Allies", 15<sup>th</sup> September 2013, <http://america.aljazeera.com/articles/2013/9/14/syrian-refugees-findshelteramongassadaslebaneseallies.html>

<sup>35</sup>"54% des Libanais ne veulent plus de réfugiés syriens", L'Orient le Jour, 12th July 2013, <http://www.lorientlejour.com/article/823326/54-des-libanais-ne-veulent-plus-de-refugies-syriens.html>.

<sup>36</sup>"The Economic Menace of the Syrian Conflict", Al Akhbar, 8<sup>th</sup> July 2013, <http://english.al-akhbar.com/node/16361>

<sup>37</sup>"Syrian Workers in Lebanon: No Time is Safe", Al Akhbar, 29th July 2012, <http://english.al-akhbar.com/node/10428>

<sup>38</sup>"Aley vigilantes enforce night time curfews on Syrians", The Daily Star, 8<sup>th</sup> April 2013 <http://www.dailystar.com.lb/News/Local-News/2013/Apr-08/212903-aley-vigilantes-enforce-nighttime-curfews-on-syrians.ashx>. "Lebanese towns slap curfews on foreigners (Syrians)", Yalibnan, 18<sup>th</sup> July 2013, <http://www.yalibnan.com/2013/07/18/lebanese-towns-slap-curfews-on-foreigners-syrians/>

القرارات تظهر العلاقات المضطربة بين اللبنانيين واللاجئين. كذلك، يلاحظ ان بعض الخطابات المنتشرة من قبل بعض القادة السياسيين<sup>39</sup>، مع وسائل الاعلام التابعة لهم، جعلت بقوة من اللاجئين السوريين كبش فداء، وروجت ثقافة شعبية معادية للإنسان وعنصرية في مواجهة اللاجئين السوريين من بين الشعب اللبناني<sup>40</sup>.

لا تزال فكرة الاحتلال السوري الذي استمر حتى العام 2005 راسخة في وجدان الشعب اللبناني، الذي يعاني حالياً بوتيرة متصاعدة من الخوف من اعادته من جديد بواسطة اللاجئين السوريين . هذا الشعور لا يمكنه ان يبرر انتهاكات الحقوق الاساسية مثل الحق بالتنقل، والذي لا يمكن تقييده الا بوجود خطر حقيقي ناتج عن نزاع ظاهر. فعلياً، ان الحق بالتنقل منصوص عنه في المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صادق عليه لبنان في العام 1972.

ختاماً، كذلك تشير المقابلات الى ان العديد من العمال السوريين هم ضحايا التمييز القائم على اساس الانتماء الديني.

### المحافظة على حقوق العمال السوريين الشرعيين وغير الشرعيين

كذلك ينبغي الإشارة الى انه، طالما ن لبنان لم يصادق على اتفاقية العام 1951 حول اللاجئين، لا يمكن للسوريين المسجلين كلاجئين من قبل مفوضية شؤون اللاجئين الحصول على الصفة القانونية، بل فقط على الحق بالحصول على المساعدة. ينتج عن ذلك، انهم سوف يستمرون بالتعرض لمخاطر التوقيف والطرده<sup>41</sup>.

ينبغي حماية كافة العمال من اي تمييز واستغلال او خداع. بشكل خاص، ان العمال السوريين الذين لا يحوزون على ترخيص عمل على هامش الحماية في مجال الامن والحد الأدنى للأجور وغيرها من القواعد الاساسية، سيما وانهم مستخدمون في قطاعات حيث لا يتم غالباً احترام او تطبيق هذه القواعد (بشكل اساسي البناء). هذا هو دور الدولة اللبنانية في التأكد على احترام القواعد الدنيا من الحماية، بما في ذلك الحقوق الاساسية لكافة العمال مهما كان وضعهم.

<sup>39</sup>Now Lebanon, "Bassil calls for deporting Syrian refugees", 27<sup>th</sup> September 2013,

<https://now.mmedia.me/lb/en/lebanonnews/bassil-calls-for-deporting-syrian-refugees>

<sup>40</sup>دليل مدني، "Understanding racism against Syrian refugees in Lebanon"، 5 كانون الاول 2013، متوفر على

<http://daleel-madani.org/story/understanding-racism-against-syrian-refugees-lebanon>

<sup>41</sup>المركز اللبناني لحقوق الانسان، "طالبيا بالجوع واللاجئين في لبنان: القابعين في الظلم"، آذار 2011.

## توصيات

يجب على الدولة اللبنانية:

- ❖ المصادقة على اتفاقية الامم المتحدة الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.
  - ❖ المصادقة على كافة اتفاقيات منظمة العمل الدولية الراهنة، بما فيها تلك المتعلقة بالعمال المهاجرين العائدة للعام 1949 و العام 1975.
  - ❖ تطبيق البروتوكول الاختياري العائد لاتفاقية مناهضة التعذيب (OPCAT) ، الذي صادق عليه لبنان في العام 2008، والذي يدعو الى خلق آلية وطنية لمناهضة التعذيب تقوم بزيارة ومراقبة أماكن الاحتجاز.
  - ❖ تطبيق الانظمة التي تنص عليها الاتفاقيات الثنائية بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية، وحقوق العمل المكرسة في قانون العمل اللبناني.
  - ❖ ضمان تحقيق حيادي وشفاف في كافة الادعاءات المصرح بها بموضوع المعاملة السيئة والتعذيب الممارس على العمال السوريين.
  - ❖ تطبيق كل ما من شأنه الوقاية من العنصرية، لا سيما من خلال اصدار قانون يجرم الممارسات العنصرية والحض على العنصرية وكل الافعال العنصرية، وتوصيفها في قانون العقوبات اللبناني.
  - ❖ التشريع حول وضعية اللاجئين السوريين في سوق العمل بهدف الوقاية من استغلالهم.
- على المجتمع المدني ان يتابع جهوده من أجل مراقبة واقع العمال السوريين والخطابات المتعلقة بوجودهم في لبنان من أجل الوقاية ومناهضة العنصرية والاستغلال.

## ملحق

### استمارة للعمال السوريين المهاجرين في لبنان

التاريخ، الساعة:

#### أ. وصف

1. الاسم:
2. العمر:
3. الجندر:
4. من أين تأتي من سوريا؟
5. هل سبق أن عملت/تعلمت في سوريا؟ في حال كانت الاجابة نعم، في اي مجال؟
6. لأي سبب (أسباب) جئت الى لبنان؟ متى وصلت؟
7. ما هي الحالة المصرح بها عنك لدى السلطات اللبنانية؟  
أ. عامل مهاجر  
ب. نازح  
ت. لاجئ  
ث. سائح  
ج. خلفه
8. هل قمت بالتسجيل كلاجئ لدى الامم المتحدة؟ متى؟
9. هل استفدت من مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لدى الامم المتحدة او منظمات غير حكومية محلية؟ في حال كانت الاجابة نعم، ما هو نوع المساعدة ومن قبل من؟
10. مع من اتيت الى لبنان؟
11. ما هي وضعيتهم الرسمية؟

#### ب. ظروف العمل

1. ما هو عمالك الحالي؟ منذ متى تعمل هناك؟
2. هل كان لديك عمل آخر في لبنان؟ في حال كانت الاجابة نعم، لماذا (اخترت التغيير)؟
3. كم ساعة تعمل في اليوم؟ كم يوم في الاسبوع؟
4. هل لديك فترات راحة خلال اليوم؟
5. هل لديك وصول الى مياه الشرب؟ الى مطعم/متجر قريب من العمل؟
6. صف مستوى السلامة في مكان عمالك. مثلاً، هل تضعون تجهيزات حماية كافية (قفازات، قبعات، احذية حماية في الورش)؟
7. هل واجهت مشاكل اخرى في عمالك؟
8. ما هو اجرک الشهري؟

9. هل تحصل على اجرِكَ بشكل منتظم؟
10. هل تغيرت ظروف عملك خلال اقامتك في لبنان؟ مثلاً، هل سبب لك العدد المتصاعد للاجئين مزاحمة في سوق العمل؟
11. ما هو نوع العلاقة التي تقيمها مع رب عملك او الشخص الذي يوظفك؟
12. هل تعتقد ان ظروف عملك يمكن ان تتحسن يوماً ما؟
13. هل كان لظروف عملك تأثير على حالتك الصحية؟
  - أ. توتر
  - ب. أوجاع في الراس
  - ت. اضطرابات في النوم
  - ث. خلافه:
14. هل قابلت طبيب من بعد ذلك؟
15. هل أنت مسجل في الضمان الاجتماعي؟ (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)؟

### III. ظروف المعيشة

1. أين تقيم حالياً؟ اذا كان في بيروت، في اية منطقة؟
2. هل تسكن في شقة، بيت، غرفة، ...؟
3. ما هو قياس سكنك؟
4. مع من تعيش؟ (عائلة، زملاء، مجهولون...) كم عددكم الاجمالي؟
5. هل انت راضٍ عن ظروف سكنك؟ (غرفة الاستحمام، المراحيض، الكهرباء، الاسرة، التكييف...). في حال كانت الاجابة كلاً، أي نوع من المشاكل واجهتك؟
6. هل يغطي دخلك مصاريفك (الاجار، الغذاء، اللباس، الخ)؟
7. (اذا كان يعيش مع عائلته) هل أحد أعضاء عائلتك يعمل ايضاً؟

### IV. العنصرية

1. هل واجهت مشاكل بسبب جنسيتك؟ في حال كانت الاجابة نعم، هل كنت ضحية الحالات التالية:
  - أ. تعليقات عنصرية
  - ب. تحرش جسدي او معنوي (تحرش جنسي/عنف)؟
  - ت. سرقة او تحطيم ممتلكاتك
  - ث. خلافه
2. من اساء معاملتك، المدنيين او السلطات المحلية؟
3. اذا كنت قد واجهت مشاكل من تلك المعدة أعلاه، هل قمت بالإفصاح عنها لدى السلطات؟
  - أ. في حال كانت الاجابة نعم، لدى من؟ هل حصلت نتائج؟
  - ب. في حال كانت الاجابة كلا، لماذا؟
4. هل واجهت مشاكل بسبب توجهاتك الدينية/السياسية؟ مثلاً، هل اخترت مكان سكنك بحسب المجموعة الدينية الغالبة؟
5. هل تشعر بالأمان؟ في حال كان الاجابة كلا، لماذا؟
6. هل سبق لك ان واجهت مشاكل مع قوى الامن الداخلي؟

### V. تطلعات للمستقبل

1. كيف يمكن تحسين وضعيتك؟ مثلاً، ما هو الشيء الاكثر أهمية الذي ترغب بتغييره؟